الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/157(03/22)/20-خ(0062)

كلمة

معالي السيد خليفـــــة شـــــاهين المـــرر

وزير دولة ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

أمام
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (157)

القاهرة:

الأربعاء 9 مارس/آذار 2022

-

وزعت دون إلقـــاء

معالي الدكتور/ عبدالله بوحبيب، وزير الخارجية والمغتربين بالجمهورية اللبنانية

رئيس الدورة العادية (157) لمجلس جامعة الدول العربية،

أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية،

معالي/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي في البداية أن أهنئ معالي الدكتور عبدالله بوحبيب وزير الخارجية والمغتربين بمناسبة ترأس الجمهورية اللبنانية الشقيقة لأعمال الدورة العادية (157) لمجلس جامعة الدول العربية، وأن أتوجه بالشكر لمعالي الشيخ الدكتور/ أحمد ناصر المحمد الصباح وزير الخارجية بدولة الكويت الشقيقة، على الرئاسة الناجحة للدورة السابقة (156). والشكر موصول لمعالي/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على الجهود المبذولة في الإعداد الجيد لأعمال هذه الدورة.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

منذ الدورة السابقة شهدت منطقتنا والعالم تحديات وتهديدات متزايدة تستوجب منا مزيدا من العمل الجماعي الجاد وتوحيد المواقف لمواجهتها والتغلب عليها.

فقد تعرضت دولة الإمارات العربية المتحدة لإعتداءات إرهابية آثمة من قبل جماعة الحوثيين الإرهابية، ومن ميليشيات موالية لها في العراق، استهدفت المناطق والأعيان المدنية وأدت إلى وقوع ضحايا مدنيين وخسائر عينية، وبالمثل إستمرت الهجمات الإرهابية الحوثية على الأعيان المدنية في المملكة العربية السعودية، ويتم استخدام أعداد كبيرة من الصواريخ الباليستية والمجنحة والطائرات المسيرة إيرانية الصنع في هذا العدوان الحوثي. وقد أفشلت يقظة وإستعداد قواتنا المسلحة، وحرفيتها العالية في التصدي لهذه المحاولات، وقوع عمليات إرهابية واسعة النطاق، تستهدف إيقاع ضحايا من مختلف الجنسيات المقيمة في دولة الإمارات التي تبلغ أكثر من ٢٠٠ جنسية، ويقيم في دولة الإمارات أكثر من مليونين من مواطني الدول العربية الشقيقة.

إننا إذ نعرب عن عميق شكرنا للدول العربية الشقيقة لموقفها المتضامن معنا، ولصدور القرار رقم ٨٧٢٥ بالإجماع عن الدورة غير العادية لمجلس الجامعة يوم ٢٣ يناير ٢٠٢٢، فإننا نؤكد مرة أخرى بأن ما قامت وتقوم به ميليشيات الحوثي الإرهابية من إعتداءات يشكل إنتهاكا صارخا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتهديدا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، وهي أعمال إرهابية آثمة ترتكبها جماعة إرهابية، وهذا ما أكد عليه البيان الصادر بالإجماع عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وما تضمنه القرار رقم ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) الصادر يوم ٢٨ فبراير ٢٠٢٢، الذي نعت الجماعة في نص الفقرة العاملة (١) بأنها ((جماعة الحوثيين الإرهابية))، وأدرجها ككيان على قائمة حظر السلاح، بموجب الفقرة العاملة (٥).

وتؤكد دولة الإمارات على حقها في دفع العدوان والدفاع عن النفس وعن سيادتها وأراضيها، بموجب القانون الدولي، وأن ما تقوم به الجماعات الإرهابية من إعتداءات لن يمر بدون رد شـــامل، وأن دولة الإمارات تملك الحق القانوني والأخلاقي لمنع خطر الإرهاب من تهديد أراضـــيها ومكتســـباتها وردع مرتكبيه، وهي تملك القدرة الوافية لحماية سكانها والمقيمين على أراضيها ليعيشوا في أمن وأمان وحرية من أي إرهاب آثم.

ونحن إذ نعيد التأكيد على أنه ما كان للميليشـيات الإرهابية أن تسـتمر في عدوانها وجرائمها وتعنتها ورفضـها للحلول السـلمية للازمة اليمنية لولا التدفق المســتمر للأســلحة الإيرانية عليها، في إنتهاك صــريح لقرارات مجلس الأمن الدولي، ولولا عدم مبالاة وتخاذل المجتمع الدولي في إتخاذ موقف حاسم من إستمرار هذه الجماعات الإرهابية في غيها، فإننا نشـدد على أهمية الإسـتمرار في مطالبة كافة دول العالم بتصـــنيف الحوثيين ككيان إرهابي وإدراجهم على قوائم المنظمات الإرهابية. ونؤكد على أن هذا التصـــنيف لا يتعارض مع إستمرار تقديم العون الإنساني للشعب اليمني، وبالمثل لا يتعارض مع سعينا للعمل على الوصـول إلى وقف إطلاق النار وإيجاد حل سـياسـي للصـراع في اليمن.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة:

في وقت يشتد فيه القلق والتوتر جراء الوضع في أوكرانيا، لا بد من التأكيد على إعطاء الأولوية لحماية المدنيين وإحترام جميع الأطراف للقانون الإنسـاني

الدولي وتغليب عوامل السلام والإستقرار على المستوى الإقليمي والدولي. ومن واقع مسؤولياتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكرئيس للمجلس عن شهر مارس ٢٠٢٢، ستبذل دولة الإمارات كل الجهود الهادفة إلى توقف الأعمال العدائية وخفض التصعيد والعودة إلى الحوار والمفاوضات للوصول إلى حل سلمي لهذا الصراع، إعمالا للدبلوماسية وتجنبا لمزيد من الإستقطاب والتوتر، إيمانا منا بأن المسؤولية المشتركة لجميع الأطراف، في وقت الأزمات، البحث عن الوسائل والطرق الأكثر نجاحا في تأمين الحلول السلمية، وإيجاد بيئة مستقرة للأمن الإقليمي والدولي، إنطلاقا من حق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التمتع بالأمن والسيادة والإستقلال وسلامة أراضيها الإقليمية.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إن التوترات القائمة على المستوى الدولي يتوجب أن لا تنسينا أهمية تعزيز الموقف العربي والعمل العربي المشترك للدفع بحلول سياسية لأزمات المنطقة العربية المستمرة.

فدولة الإمارات العربية المتحدة تجدد دعوة إيران إلى الرد الإيجابي على مبادراتنا ودعواتنا المتكررة للحل السلمي لقضية الجزر الإماراتية الثلاث

المحتلة، طنب الكبرى وطنب الصـــغرى وأبوموســى، من خلال المفاوضـــات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

ونعيد التأكيد على موقفنا الثابت في دعم قيام دولة فلســطينية على حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967 وعاصــمتها القدس الشـرقية، وفقا لقرارات الشــرعية الدولية ومبادرة الســلام العربية وحل الدولتين، ودعم كافة الجهود الإقليمية والدولية المبذولة للدفع بعملية الســلام، وصــولا إلى تحقيق ســلام عادل وشامل.

وفي اليمن، نؤكد على الدور المحوري للمملكة العربية الســعودية، وعلى أهمية تحقيق وقف شامل لإطلاق النار والعودة لمحادثات السلام بين الأطراف اليمنية، إنطلاقا من مبادرة الســلام المقدمة من المملكة العربية الســعودية وبالإســتناد إلى المرجعيات الثلاث، المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني اليمني وقرارات مجلس الأمن ذات الصــلة، وبالأخص القرار ٢٢١٦. كما نؤكد على تحميل ميليشــيات الحوثي الإرهابية وداعميها مســؤولية اســتمرار الحرب. مما يستوجب من المجتمع الدولي إتخاذ موقفا حازما وممارسة ضغطا أكيدا على جماعة الحوثيين الإرهابية يجبرها على الإنصـياع لمتطلبات السـلام وإنهاء معاناة الشعب اليمني الشقيق.

وفي الأزمة السـورية، نؤكد على أهمية إيجاد دور عربي فاعل في جهود الحل السـياسـي ومسـاعدة سـوريا في العودة إلى محيطها العربي، ورفض التدخلات الإقليمية في الساحة السورية.

وفيما يتعلق بالشأن الليبي، نؤكد على أن دولة الإمارات تؤمن إيماناً راسخاً بأن الحلول السياسية والدبلوماسية هي الطريق الأمثل والوحيد الكفيل بإنهاء الصراع في ليبيا، بما يحافظ على ما تحقق من انجازات، وبما يحقق تطلعات الشعب الليبي في بناء مستقبل آمن ومزدهر.

وفي العراق، نجدد دعمنا لكافة الجهود المعنية بتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار للعراق ولشعبه، وفي مواجهة التدخلات الأجنبية في شئونه الداخلية ومحاولات النيل من سيادته واستقلاله وسلامة أراضيه، كما نرحب بإنهاء عمل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات المترتبة على جمهورية العراق من غزو الكويت عام 1990، ونأمل أن يتم مواصلة البناء على مثل هذه الخطوات الإيجابية لإنهاء كافة المسائل العالقة بين الأشقاء في دولة الكويت وجمهورية العراق.

ونجـدد دعم كـافـة الجهود الراميـة إلى تحقيق الـأمن والـاسـتقرار في السـودان وإلى إنجاح المرحلة الانتقالية وتحقيق التنمية والازدهار والنهوض بالاحتياجات الملحة للشعب السوداني الشقيق، وتجاوز التحديات التي يواجهها في تحقيق تطلعات الشعب السوداني الشقيق.

ونتطلع إلى إستكمال الحكومة في الصومال العملية الإنتخابية بسلام ونجاح، بما يمكن الشعب الصومالي الشقيق من تجاوز التحديات والإلتفات إلى تحقيق الأمن والتنمية والاستقرار ومحاربة الإرهاب.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

تؤكد دولة الإمارات على منهجها الثابت في مواصلة العمل من أجل تحقيق السلام، ونشر ثقافة التسامح والاعتدال والتعايش بين الشعوب، ونبذ العنف والتطرف والكراهية، وتغليب لغة الحوار والعقل والدبلوماسية والحلول السياسية بين الدول، وبناء جسور التواصل والتفاهم تحقيقا للإستقرار والإزدهار في المنطقة.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نجدد شكرنا وتقديرنا لما بذله جميع القائمين من جهود لإنجاح أعمال هذه الدورة والدفع قدما بمسيرة العمل العربي المشترك ونتطلع لتجاوز الظروف التي تمر بها المنطقة لتنعم شعوبنا العربية بالأمن والاستقرار والحياة الكريمة.

والسلام عليكم ورحمة اللهِ وبركاته ،،